



إطلاق سراح المتهمين الستة فى حادثة الفتاة

كما كان متوقفاً قررت محكمة الجنايات الإفراج عن المتهمين الإسلاميين الستة فى حادثة الاعتداء وحلق شعر طالبة كلية الدراسات التجارية؛ لاثهام الشباب الستة لها بممارسة الرذيلة مع زميل لها، وألزمت كلا منهم بدفع كفالة مقدارها مائتا دينار (نحو ٦٢٠ دولاراً) وحجزت القضية للنطق بالحكم إلى (الإثنين ١٢-٦-٢٠٠٠م) المقبل.

وقد اعتبر مراقبون الحكم انتصاراً للتيار الإسلامى فى البلد الذى توجهت إليه أصابع الاتهام منذ وقوع الحادثة يوم السابع من أبريل الماضى، باعتباره البيئة التى أفرزت الجناة الستة، وكان العلمانيون واليساريون والمناوئون للتوجه الإسلامى فى الكويت قد استغلوا الحادثة لتشويه الإسلاميين وإلصاق أسوأ النعوت والصفات بهم، ووصفهم بالإرهاب والتطرف، والتضييق على الحريات، والاعتداء على العامة، والخروج على الدستور والقانون، فيما شبه البعض الحادثة بحادثة أو كلاهما فى الولايات المتحدة التى سارعت فيها وسائل الإعلام الأمريكية بتوجيه أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين، ثم ثبت بعد ذلك أن منفذى الانفجار مواطنون أمريكيون!

يذكر أن قرار المحكمة جاء بعد جلسة تعتبر الأطول فى تاريخ القضاء الكويتى؛ إذ استمرت نحو ١٣ ساعة -حتى الثانية عشرة مساءً أول أمس (الإثنين ٢٩-٥-٢٠٠٠م) واستمعت فيها هيئة المحكمة إلى أقوال المجنى عليها والمتهمين ودفاع الطرفين، وقد تم استدعاء الشاب الذى كانت الفتاة تمارس معه الرذيلة لسماع أقواله أمام المحكمة -فى جزء سرى من الجلسة- فيما طالب دفاع المتهمين بتوجيه تهمة إدارة وكر للدعارة إلى صاحب الإسطلب الذى وقعت فيه الحادثة.

وقد ظهر تضارب أقوال الفتاة ثابتاً للجميع فى المحكمة، بعد أن كانت قد اتهمت الشباب الستة بأنهم استوقفوها أمام كليتها، وقاموا بضربها وقص شعرها فى محاولة لإجبارها على ارتداء الحجاب، بينما الواقعة مختلفة تماماً -مكاناً وأحياناً- وحاول



دفاع الفتاة تحوير القضية وطالب باعتبار الشباب : «عناصر تنتمى إلى تنظيم إرهابى عصابى يسعى إلى تغيير النظام الدستورى فى البلاد بالقوة، وفرض الفكر الدينى الضيق» .

لكن محامى المتهمين الإسلاميين صعبوا فى إجراءات القبض وطالبوا بأن توجه المحكمة إلى الفتاة تهمة التزوير والإدلاء ببلاغ كاذب، وإلى الفتى الذى كان معها وصاحب الإسطبل تهمة إدارة مكان للدعارة، وأشاروا إلى أن النيابة العامة لا تملك أى دليل يدين المتهمين باستثناء أقوال المجنى عليهما، واعتبروا أن تهمة احتجاز الفتاة غير قائمة؛ لأن المجنى عليها كانت داخل الإسطبل .

وأكد دفاع المتهمين الإسلاميين أن القضية مسيسة، وأنها لا تتعلق بالفتاة، بقدر تعلقها بتيارات سياسية (تحاول تصفية حساباتها مع الإسلاميين) مشيراً إلى أن القضية تستهدف ضرب هذا التيار، وأن الحكومة بادرت بنشر صور المتهمين بجميع الصحف على أنهم إرهابيون، وكذلك صدر تصريح من أعلى الجهات (المقصود الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية) بأن هؤلاء تهاجموا على الفتاة، مطالباً كذلك بتوجيه تهمة تعذيب المتهمين إلى ضابط الواقعة .

موقع «إسلام أون لاين»

٣١ مايو ٢٠٠٠





براءة المتهمين بضرب فتاة الكويت

قضت محكمة الجنايات ببراءة جميع المتهمين الإسلاميين السبعة فى قضية طالبة كلية الدراسات التجارية مما وجه إليهم ، بعد أن انتهت المحكمة إلى أن الأوراق خلقت من دليل سليم قاطع بارتكابهم الفعل المسند إليهم ، وأن اعترافاتهم فى المباحث قد انتزعت منهم بالإكراه والقوة .

ورفضت المحكمة الدعوى المدنية ، وألزمت الفتاة بالمصروفات ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة ، وأشارت فى حيثيات الحكم إلى تضارب وتناقض أقوال الفتاة بعضها مع بعض تناقضاً يستعصى على المواءمة والتوفيق ، وأن تعرفها على المتهمين كان مبناه صفاتهم وملاحمهم ، وأن هاتفها وهاتف الشاب الذى كان برفقتها -لم يسرقا مثلما ادعيا ، وأن شهادة الشاهد عارية من دليلها ، ومبناها الظن والتخمين لا الجزم واليقين من الواقع الذى يثبت البراهين المعتمدة .

وأوضحت المحكمة أنها «غير مطمئنة إلى اعترافات المتهمين فى المباحث» ، مشددة على أنها «انتزعت منهم بطريق الإكراه النفسى والمعنوى» ، وأشارت إلى أن المتهمين اعتصموا منذ فجر التحقيقات بإنكار التهم المسندة إليهم ، وأن الإقرارات المنسوب صدورها إليهم لم تصدر عنهم طواعية واختياراً بل قهراً وقسراً» .

وفيما يبدو أنه نوع من رد الاعتبار إلى الإسلاميين السبعة (أحدهم تمت تبرئته غيابياً) نشرت أكثر من صحيفة محلية صورهم نفسها -التي نشرت قبل شهرين عندما وزعتها وزارة الداخلية على الصحف وبثتها أجهزة الإعلام- مشيرة إلى الحكم فى صدر صفحتها الأولى ، مؤكدة أن الوزارتين صارتا فى موقف حرج بل وفى فقص الاتهام ، وذلك كنوع من غسل اليد من قبل الصحف فى هذا الموضوع .

واعتبر المراقبون حكم البراءة انتصاراً للتيار الإسلامى فى البلاد .



وقال الشيخ حامد العلى - الأمين العام للحركة السلفية العلمية - : إن القضية تكشف رغبة التيار العلماني في استغلال أى حدث صغير لتحويله وقوداً لضرب الإسلام ، وتشويه دعوة التيار الإسلامى إلى الفضيلة التى تعززها المؤسسات الدينية فى الدولة ، وينص عليها الدستور وقوانين البلاد ، بينما أشاد النائب البرلماني : وليد الطبطبائي بحكم البراءة الذى أصدره القضاء العادل بحق شباب أبرياء ، كادت تودى بهم مكائد ودسائس الإرهاب العلماني فى الكويت ، لولا لطف الله ثم حيدة القضاء ، مضيفاً أن الحكم يفضح كذب الحملة الظالمة التى تعرض لها أبناء التيار الإسلامى فى الكويت .

ومن جانبه أعلن محامى الطالبة أنه سيستأنف الحكم لكن محامى الشباب الإسلاميين أكدوا أنهم يتركون للقضاء أن يقول كلمته النهائية ، مؤكداً أنهم سيرفعون دعاوى مدنية على كل من أضر بصورة هؤلاء الأبرياء ، بما فيهم وزارات الداخلية والإعلام ، قبل أن تثبت إدانتهم ، وأن النية موجودة لمقاضاة الفتاة ووالدها كذلك ، مشيرين إلى حجم الأذى والإساءة والمشكلات الاجتماعية التى تعرض لها الشباب وسط ذويهم ومجتمعهم .

وكانت المحكمة حددت فى جلستها يوم ٢٩ مايو الماضى - أول أمس الإثنين ١٢ يونيو - موعداً للنطق بالحكم ، بعد أن قضت بالإفراج عنهم مقابل كفالة مالية ، فى قضية تعود أحداثها إلى السادس من أبريل الماضى ، وشغلت الرأى العام ، واتهمت فيها الفتاة الشباب بتوقيفها والاعتداء عليها أمام كليتها ، وقص شعرها ؛ لأنها لا ترتدى الحجاب؟!!

موقع «إسلام أون لاين»

١٤ يونيو ٢٠٠٠





معركة سياسية كويتية بسبب حكم الإعدام

ما زالت تداعيات تطبيق حكم الإعدام علنا فى الكويت بحق ٣ من المواطنين البنجلاديشيين تثير ردود فعل مختلفة على الساحة السياسية فى البلاد التى أصبحت ثالث دولة عربية تطبق حكم الإعدام علنا بعد السعودية والإمارات، ورابع دولة على مستوى العالم بعد الصين.

مصادر أمنية كويتية صرحت لـ«الأهرام العربى» بأن الكويت لم تتعرض لأى ضغوط خارجية لمنع هذا الإعدام العلنى، لكن مصادر حقوقية أشارت إلى أن منظمة العفو الدولية دعت قبل أكثر من أسبوع السلطات الكويتية إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق المتهمين. وكان حامد صالح العثمان النائب العام الكويتى قد دافع عن هذه الخطوة فى مؤتمر صحفى عقده فور تنفيذ الإعدام علنيا بالقول: إن الإعدام العلنى سيكون رادعا لتخفيف حالات الجرائم بما يكفل الأمن والاستقرار فى المجتمع، ويحد من عمليات الجرائم، وتطبيقا لقوله تعالى: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين». وفى سياق مواز، اندلع جدل واسع حول إمكان تطبيق عقوبة الإعدام بصورة علنية بشكل مستمر فى الكويت.

وثارت معركة حامية بين علماء الدين والنواب الإسلاميين من جهة، والكتاب والمفكرين الليبراليين والعلمانيين من جهة أخرى، إذ يؤكد الطرف الأول أن الشريعة الإسلامية نصت صراحة على عقوبة الإعدام، وفقا للكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، مشيرين إلى أن ذلك يشكل عامل ردع للمجرمين وأصحاب النوازع المنحرفة، فيما أكد الطرف الثانى أن ذلك الأمر اختلف حوله الفقهاء، مشددين على أن الإعدام العلنى، منظر مثير للاشمئزاز، ويجعل أفراد المجتمع يعتادون على مشاهدة المناظر البشعة، فضلا عن أن العالم المعاصر قد اتخذ شعارات حقوق الإنسان عنوانا لسياساته وتوجهاته الحضارية.

مجلة «الأهرام العربى»

١٣ يوليو ٢٠٠٢



١٠٥ من السجناء العرب معتقلون فى سجن كابول



كشف محمد هادى العنزى -الأسير الكويتى الذى تسلمته بلاده من السلطات الأفغانية أمس الأول- عن وجود ١٠٥ من السجناء العرب معتقلين فى سجن كابول المركزى .

ونفى العنزى بشدة أى علاقة له بطالبان أو تنظيم القاعدة ، وأشار إلى أن كثيرين من المحتجزين العرب ذهبوا إلى أفغانستان لأعمال الإغاثة وعلاج المصابين ، وقال إن الأفغان يعذبون العرب ، فى حين يلاطفهم الجنود الأمريكيون ، ولا يجبرونهم على الاعتراف بشىء . وأماط الأسير العائد اللثام عن أن مقاتلى طالبان لم يكونوا يتوقعون الهزيمة السريعة ، لاعتقادهم أن حركة طالبان تحكم بقبضة من حديد .

وذكر العنزى أن ٣٠٠ عربى كانوا فى منطقة تورا بورا ، ومعظمهم من دول الخليج ، حيث قتل ٣٠ منهم كان والده أحدهم وقام هو بدفنه هناك .

وفى السياق نفسه ، ذكرت مصادر دبلوماسية فى الخارجية الكويتية ، أن اتصالات بين الكويت والسلطات الأفغانية مستمرة ، لمعرفة عدد الأسرى الكويتيين فى كابول ، وأن الكويت تسعى أيضاً لإطلاق سراح مواطنها الكندرى الذى كان مع العنزى ، فى التوقيت الذى ذكرت مصادر صحفية أن السلطات تحقق حالياً مع مواطنين كويتيين عائدتين من العراق وإيران .

جريدة «الأهرام»

١٠ فبراير ٢٠٠٢



تحقيقات فى الكويت مع «العائدون من قندهار»



مصادر سياسية كويتية أكدت لـ«الأهرام العربى» أن الكويت ترحب بعودة أبنائها الذين ذهبوا إلى أفغانستان فى أوقات سابقة وتقدر أعدادهم بنحو ٥٠ إلى ٦٠ مواطنا شريطة إبراء ساحتهم أمام القضاء الكويتى وسلطات التحقيق الكويتية من تهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة أو القيام بأى أنشطة إرهابية .

وقد نجحت جهود بعض قبائل الكويت وعائلاتها فى استرجاع أبنائهم من أفغانستان الذين عادوا إليها عبر إيران وباكستان وحسب مصادر صحفية فإن السلطات الكويتية احتجزت أخيراً أربعة مواطنين عادوا لتوهم من أفغانستان حيث باشرت التحقيق معهم على خلفية الاشتباه بانضمامهم إلى تنظيم القاعدة والمشاركة فى العمليات العسكرية التى دارت فى أفغانستان . إلى ذلك طالب ١٨ عضواً بمجلس الأمة مناقشة موضوع الأمن الداخلى ومدى كفاءة الأجهزة الأمنية للاضطلاع بمسئوليتها فى حفظ الأمن ومكافحة الجريمة مع الحفاظ على حقوق الإنسان وحررياتهم الشخصية وكراماتهم . يأتى ذلك بناء على شكوى تقدم بها المواطن الكويتى ماجد المطيرى الذى اعتقلته السلطات أياما عدة على خلفية الاشتباه فيه بقيامه بقتل المواطن الكندى الذى لقي مصرعه فى الكويت وربط البعض بينه وبين أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة ثم ثبتت براءة المواطن من ذلك وأفرج عنه بعدما تبين أن القضية جنائية وارتكبتها فلبينيون على علاقة بزوجه الفلبينية بهدف الحصول على بوليصة التأمين على حياته . ويقول المطيرى إنه تعرض لتعذيب شديد خلال فترة اعتقاله .

وفى سياق متصل انتقدت القوى السياسية ذات التوجه الإسلامى فى الكويت ما وصفته بـ«سياسة الكيل بمكيالين التى تتبعها الإدارة الأمريكية وهى تعلن حربها



الدولية ضد ما يسمى بالإرهاب» متقدمة فى الوقت نفسه ما وصفته أيضاً بحالة اللا شعور التى تنتاب الكثير من حكومات الدول العربية والإسلامية وهى تشهد تلك الممارسات غير الإنسانية بفلسطين المحتلة .

مجلة «الأهرام العربى»

٢٢ ديسمبر ٢٠٠١





أول أسير تسترده الكويت من أفغانستان

تسلمت الكويت رسمياً الفتى محمد هادى العنزى (١٦ عاماً) من السلطات الأفغانية، الذى كان أسيراً لديها منذ ٥٣ يوماً لتعتبر بذلك أول دولة تتمكن من استعادة أسير لها فى أفغانستان، على خلفية الحملة العسكرية الأمريكية.

وصرح خالد الجار الله وكيل وزارة الخارجية الكويتية بأن إعادة الأسير العنزى تمت بعد سلسلة من الاتصالات التى قامت بها الكويت مع السلطات الأفغانية المعنية حيث تم التوصل إلى اتفاق معها بهذا الخصوص.

وذكرت مصادر دبلوماسية كويتية أن الإفراج عن العنزى جاء بعد أن تأكدت السلطات الأفغانية من عدم تورطه فى أى أنشطة أو أعمال قتالية أو إرهابية فى أفغانستان.

وقد أقلت طائرة عسكرية كويتية خاصة من طراز «هركوليز» الفتى العنزى من كابول إلى الكويت فى ساعة متأخرة من مساء أول أمس حيث كان فى استقباله بالمطار مسئولون كويتيون، وبعض أفراد عائلته.

وصرح العنزى بأنه حظى بمعاملة خاصة من السلطات الأفغانية، ولم يتعرض لأذى، مشيراً إلى أنه وقع فى أسر قوات التحالف الشمالى أثر غارة أمريكية على الجبل الذى كان يتحصن فيه هو ووالده فى جلال آباد وهو ضابط برتبة رائد فى وزارة الداخلية تقاعد فى العاشر من أكتوبر الماضى، وفى الحادى عشر منه توجه إلى أفغانستان مصطحباً معه نجله محمد، حيث قضى الوالد نحبه يوم ١٥ رمضان، أثر أصابته بشظية فى ظهره، من جراء تلك الغارة، التى أصيب فيها محمد فى ساقه، ومن ثم وقع فى أسر قوات التحالف.

وأضاف العنزى أنه كان يسكن فى غرفة خاصة فى سجن يتبع وزارة الدفاع فى كابول، قبل أن تتسلمه السلطات الكويتية، مشيراً إلى أن القوات الأمريكية حققت



مع بعض زملائه، لكن الغالبية لم تحقق معهم، لكنها اصطحبت بعض الشباب معها.

وذكرت مصادر صحفية أن الشيخ محمد الخالد وزير الداخلية الكويتي أصدر تعليماته بأن تؤخذ أقوال الأسير العنزي بعد يومين من وصوله، لضمان راحته من عناء السفر.

وتقدر السلطات الكويتية عدد الأشخاص الكويتيين الذين ذهبوا للقتال في أفغانستان فيما بين ٣٠ و ٤٠ شخصا، لا يعرف مصيرهم حتى الآن، فيما عاد إلى البلاد مؤخرا مجموعة أخرى قدرت بـ ٢٠ شخصا بعد ما أخفقوا في دخول أفغانستان، وهؤلاء يخضعون للتحقيقات حاليا للتأكد من عدم صلتهم بتنظيم «القاعدة».

جريدة «الأهرام»

٩ فبراير ٢٠٠٢

